مؤتمر الحوار الوطني يستكمل جلساته

المليفي: وصول الأغلبية البرلمانية للمجلس القادم

أحمد المليفي متحدثاً خلال المؤتمر

علي الراشد متحدثاً

■ من يخرج من الانتخابات الفرعية ليس مقبولا منه أن يتكلم عن الوحدة الوطنية

■ الراشد: الاختلاف رحمة وليس مذموماً وفي السابق كان هناك حكماء من الكويتيين يقربون وجهات النظر

كتب فارس العبدان

استكمل مؤتمر الحوار الوطني جلسته الثالثة والتي جاءت تحت عنوان «نحو تعزيز المواطنة الدستورية».

في البداية قال وزير التربية والتعليم العالي السابق احمد المليفي انه يجب الاعتراف بالمشكلة ثم مواجهتها، مؤكدا ان هناك اطراف تتمثل في الحكومة والشعب والبرلمان هي جزء من المشاكل الحالية التي يجب ان تحلها كافة الاطراف المجتمعة.

وذكر ان دستور 1962 رسخ اختيارات الاسرة الحاكمة في اختيار الامير وولي العهد لمنع الخلاف والمساهمة في استقرار الاسرة، مضيفا ان الحكومة مطالبة بحل قضايا الناس، لاسيما وان غالبية الناس غير راضين على الاداء السياسي الحالي فهم لا يريدون سوى تطبيق العدالة والمساواة وحل المشكلات الإسكانية والصحية.

■ نريد معارضة حقيقية تحاسب بطريقة سليمة وليست معارضة «كنتاكي» تصعد على حطام الوطن

وبين المليفي ان من يخرج من الانتخابات الفرعية ليس مقبولا منه ان يتكلم عن الوحدة الوطنية، متمنيا وجود استجواب عن الصحة أو التعليم والإسكان، موضحا في الوقت نفسه ان وصول الأغلبية البرلمانية مرة أخرى في المجلس القادم سوف تكون هناك كارثة على المال العام والحريات وهو تقييمي لهم.

وطالب الشعب بالنهوض بمسؤولياته خصوصا ان الوطن يمر بمرحلة مفصلية تستوجب حسن الاختيار، مؤكدا: نريد معارضة حقيقية تحاسب بطريقة سليمة وليست معارضة «كنتاكي» تصعد على حطام الوطن.

من جانبه قال رئيس حزب الامة د. عواد الظفيري بقوله «ان الإسلام كرس وأصل روح المواطنة، والمواطنة مفهوم له دلالات وهو العلاقة بين الفرد والدولة، وهي الممارسة الكاملة للحقوق والواجبات، وتقوم على اسس كاملة من الحرية ومشاركة في السلطة، وسيادة القانون.

واضاف، ومفهوم المواطنة الدستورية مفهوم ليس وليد اللحظة بل ظهر في التاريخ الإسلامي، وهي بمثابة عمل سياسي مرتبط بحقوق وواجبات الطرفين، اي ان القوانين نصت على الحقوق الواجبة للأفراد والوظائف العامة للدولة مضيفا «انه إذا خصصنا الواقع السياسي في الكويت سنجد خللا واضحا وحقيقيا في اكتساب الحقوق والواجبات والذي بدوره يؤدي الى وجود خلل واضح في مفهوم المواطنة الدستورية بسبب الانشغال الواضح في الصراعات السياسية وان تبوؤ الوظائف الاشرافية والادارية في الدولة يجب ان يحقق مبدأ المساواة والعدل لافتا الى ان الكويت في الوقت الحالي انشغلت في الصراعات وتركت المشاركة السياسية الحقة والتي تقوم بترسيخ مفهوم المواطنة الحقة.

واضاف الظفيري الى ضرورة وجود احزاب سياسية تؤمن بمبدا تداول السلطات وتطبيق النظام الديمقراطي في الكويت مضيفا «مع الاسف الشديد ان القوانين موجودة ولكنها لا تفعل كونها تفتقد الى الممارسة الحقيقة في تطبيق القانون مما يؤدي الى وجود خلل واضح في مفهوم الديمقراطية خاصة بعد وجود تشجيع واضح بمساندة بعض وسائل الاعلام الى السلبيات والخلل الموجود حتى وصل الامر الى ان تعايش الاعلام على الظواهر السلبية في المجتمع وجعل منها مادة يستفيد من ملامحها الصراع السياسي مؤكدا ان الفساد السياسي نخر في المؤسسات التعليمية الى ان وصلت النزعة الطائفية الى المدارس والذي لا يمكنه ان يخدم الاجيال القادمة والمجتمع المدني.

واضاف الظفيري «ان الكويت اليوم في امس الحاجة الى الترابط ونبذ القبلية والطائفية كما انها بحاجة الى اصلاح سياسي شامل ونحن في حزب الامة نادينا مرارا وتكرارا بضرورة إشهار الاحزاب السياسية بان يكون لدينا حكومة منتخبة كون الكويت في امس الحاجة الى الاستقرار السياسي خاصة وان الشعب بات مغيبا عن تشكيل الحكومة حتى بات عاجزا عن محاسبتها بالاضافة الى اتباع سياسة عدم تقبل الاخر وتطبيق مفاهيم العدالة ومحاربة الفساد بانواعه لافتا الى ضرورة ان يكون هناك اخلاقيات للاعلام لمنع تغلغل الصراع الطائفي والنعرة الطائفية من خلال وسائل الاعلام المختلفة.

من جانبه قال عضو مجلس الامة السابق مشاري العصيمي: عندما نتحدث عن المواطنة نجد ان المفهوم اصبح يهتز والمواطن يلجا الى قبيلته للاحتماء فيها وكانها هي الدولة والذي اثر تاثيرا سلبيا في مفهوم المواطنة الحقة فالدستور حفظ حقوق المواطنين عبر مواده والتي تعد غائبة عن التطبيق العملي والذي يستوجب على الجميع تطبيق مبدأ المساواة على ان يكون المواطنون سواسية في الحقوق والواجبات لافتا الى ان هرم الجهاز الاداري بالدولة في تشكيلة مجلس الوزراء بحيث يمثل 5 افراد من الاسرة الحاكمة في الوزارات السيادية ومن ثم توزيع الوزارات الاخرى على القبائل ثم اصحاب الحظوة ممن تتوافر فيهم بعض شروط الولاء خوفا من ان يكون ولاؤهم لغير الدولة والذي نسير عليه منذ خمسين سنة.

■ الظفيري: نعاني خللاً في مفهوم المواطنة الدستورية لانشغالنا بالصراعات السياسية

واشار العصيمي ان احتكار الوزارات السيادية امر مهم اذا كان الشيخ ذي كفاءة اهلا به فاهل البلد اولى ولذلك ترى خللا واضحا في الجهاز الامني والابقاء على الفاسدين في الجهاز الامني بالاضافة الى وجود التخوين وعدم الولاء في احدى الطوائف لذلك لابد من ترسيخ مبدا تكافؤ الفرص احد القياديين بات كـ«ابو الهول» لايتحرك لانه محمي لتحقيقه مصالح فئة معينة.

وتحدث عن وسائل الاعلام وقال ان لها دورا في نبذ الطائفية والقبلية والبعض منها اصبح هادما في غياب دور الاعلام الرسمي مشيرا الى ان المواطن لا بد له ان يلجا الى الواسطة وقاموا باختراق النظام الدستوري وخلق نواب الخدمات ومعاملات «بالهيل» تمشي بخرق القانون والطامة الكبرى ان القياديين باتوا يخرقون القوانين من اجل ارضاء نواب الخدمات بالاضافة الى ان المساجد اليوم باتت منبرا هاما ليخرج منها رجال الدين للمشاركة في هدم الوحدة الوطنية في البلاد قائلا «احمل بعض القوى السياسية المسؤولية فتجمعها بات حزبيا او طائفيا او قبليا.

من جهة اخرى اشار النائب السابق صالح عاشور ان الكويت بحاجة الى اكثر من مؤتمر للوصول الى صورة واضحة لمفهوم المواطنة ونحتاج الى وقفات من اجل الكويت في كل المجالات التي يعاني منها المواطن بالاضافة الى الحاجة الماسة الى خروج العديد من القوانين والتي حتى الان لم تر النور فلا يمكن الاصلاح بدون حوار والذي يستوجب مشاركة كافة التكتلات السياسية من اجل سماع الراي الاخر فالجميع ينشد الاصلاح ولابد من الجلوس على طاولة الحوار على طاولة مستديرة للوصول الى حل لكافة المشاكل وهذا المؤتمر لم يات الا بسبب عدم استقرا الوضع السياسي واذا لم نشارك في الخروج من تلك الازمات المستمرة منذ 2005 وان الاستمرار في تلاحق الازمات سيهلك البلاد والعباد.

واضاف عاشور «ان استمرار الوضع السياسي ليس من مصلحة احد فالمواطن والقوى السياسية والسلطات ستدفع جميعا ثمن اختراق الوحدة الوطنية وانه كم من حكومة تشكلت خلال ستة والذي يستوجب ان نجعل الحوار هو الحل الامثل للخروج من الازمة متسائلا «كيف نحافظ على الدستور؟، فمواد الدستور راقية عند الحديث عن الحريات او تكافؤ الفرص وعندما يشعر المواطن ان تلك الحريات يستمدها من الدستور سوف يتمسك بها المواطن، ولكن اذا شعر ان الدستور لا يحقق امانيه في المساواة والعدالة والمنصب بل او القبيلة او الشيخ او النفوذ السياسي فلن يتمسك بالدستور وهذا الواقع السياسي الذي نعيشه.

■ لابد من وجود أحزاب سياسية تؤمن بمبدأ تداول السلطات وتطبيق النظام الديمقراطي

وزاد «فلا يشعر المواطن في المواطنة المستمدة من الدستور، والوظائف القيادية والاشرافية هل تتم من خلال معايير محددة ولا يوجد معايير، ممكن صاحب شهادة الابتدائية ان يكون وكيل وزارة وصاحب شهادة الدكتوراه يكون مدرسا لذلك لابد من السعي لتحقيق تكافؤ الفرص من خلال الدستور».

مشيرا إلى ان الامة هي مصدر السلطات لان العودة الى الطريق الصحيح الى الدستور والكل ينظر الى الدستور بمنظور المصالح الكل يريد ان يغير الدستور على هواه من أجل مصالحه.

وبين انه من اجل الحفاظ على الدستور فلابد المؤسسات المجتمع المدني من دور للحفاظ على المكتسبات، واعتقد ان الدستور لابد الا يخضع لراي الاقلية او الاغلبية، ولابد من الحفاظ على مواد الدستور للمصلحة العامة ولابد من اللجوء إلى القضاء للحفاظ على الدستور ونحاسب من ينتهك مواده.

ومن جانبه، أكد النائب والوزير الاسبق علي الراشد أن الاحساس بالمسؤولية للشباب والاخوة المنظمين كان وراء دقة ناقوس الخطر لبيان على ماذا نلتقي وماذا نفعل لانقاذ بلدنا.

■ أتمنى أن يكون هناك تعديل لنظام التصويت وأطالب الكويتيين بحسن الاختيار

وأضاف الراشد ان الاحساس بالمسؤولية سيحول النصوص التي تتحدث عن العدالة الى واقع، مبينا اننا بحاجة إلى حوار وطني قلم نات للمزايدة، موضحا ان المشكلة تكمن في التخوين وبمجرد طرح فكرة معينة تجد الكثير ممن ينسبه إلى الدولة او المصلحة، مثمنا خطوة سمو الأمير باقرار خطاب الكراهية التي يتناسأها النواب بمجرد وصولهم إلى المجلس.

ودعا الى الالتقاء حول النقاط المشتركة فالاختلاف رحمة وليس مذموما وهي الديمقراطية ومن اساسياتها، مبينا ان البعض يتحدث عن خلافات الأسرة وهي كباقي الاسر يوجد فيها خلافات، متسائلا هل دورنا ان نزيد تلك الخلافات ام تقريب وجهات النظر، مبينا انه في السابق كان هناك حكماء من الكويتيين يقربون وجهات النظر ويصلحون فلا يجوز اجترار الكلام الذي يثير الفتنة.

واوضح ان الواسطة تكسر المواطنة في نفس المواطن اذا يلجا لقبيلة او عائلة كي يصل وبالتالي فان السلطة هي المسؤولة عن نفشي هذه الممارسة، موكدا ان النواب لا يراقبون بشكل صحيح.

واشار الى رفض المشاركة والنفوذ من قبل معظم الكفاءات الوطنية بسبب الخوف من تعرضه الى اساءات النواب، مؤكدا على ان اصلاح الرقيب يأتي قبل اصلاح الوزير، موضحا ان النواب لا يعطون الحكومة فرصة وهم ينشدقون بالفساد والشعارات لمجرد لتكسب الانتخابي فكيف يقدم استجواب في اليوم الاول لعمل الحكومة، متمنيا ان يكون هناك تعديل لنظام التصويت من اربعة اصوات الى صوت واحد، مطالبا الكويتيين بحسن الاختيار في الانتخابات ليصل البلد الى بر الامان.

وكان مؤتمر الحوار الوطني قد عقد جلساته مساء امس الاول وقال مدير الجلسة الثانية والتي جاءت تحت عنوان «دور الشباب في التنمية السياسية» عبدالله خسروه ان المؤتمر يؤصل الحوار وكيفية الاختلاف والاتفاق، مشيرا إلى ضرورة لقاء جميع الفرقاء السياسيين تحت مظلة الدستور والقانون.

عقب اجتماع الأغلبية والجبهة الوطنية لحماية الدستور وممثلي حدس ونهج وحراك

السعدون: قدرنا أن نستمر في مواجهـ

اجتماع الأغلبية في ديوان السعدون (تصوير: محمود عبيد)

كتب مصطفى كامل

قال النائب السابق احمد السعدون ان «الاجتماع استعرض كل الاحداث في الفترة السابقة وكنا نتوقع ان يصدر مرسوم حل مجلس 2009 وفقا لقانون الانتخابات القائم خصوصا بعد حكم المحكمة الدستورية، موضحا انه كان هناك رأي موحد وواضح من قبل كتلة الاغلبية ومختلف الكتل والتيارات السياسية بان ذهاب الحكومة الى «الدستورية» هو محاولة لإيجاد مبرر لخلق حالة الضرورة الهدف منه العبث بالدوائر الانتخابية.

ولفت السعدون في مؤتمر للصحافيين عقب اجتماع الاغلبية والجبهة الوطنية لحماية الدستور وكتل من ممثلي حدس ونهج وحراك بديوانه مساء امس الاول، ان الحكومة في تصريح لها على لسان وزير الاعلام قالت «لا تدخلوا في النوايا وان الهدف من الذهاب للمحكمة هو تحصين قانون الدوائر من اي طعن في الانتخابات المقبلة»، مستدركا بالقول ونحن سلمنا بذلك رغم عدم اقتناعنا، ولكن من خلال الاسباب التي تقدمت فيها الحكومة بالطعن ذكرت بان القانون غير عادل نتيجة للتفاوت غير العادي في عدد الناخبين في مختلف الدوائر فضلا عن الاختيار النسبي للناخبين، موضحا انه جاء حكم المحكمة الدستورية وقضت برفض الطعن، ويفترض بعد الحكم ان القانون تحصن.

واضاف «لكن التوجه الذي كان من البداية للعبث بقانون الدوائر لا يزال موجودا وبتحرك غير عادي» مستدركا بالقول ان «لا يمكن للحكومة ان تقدم على ما يخالف حكم الدستورية الذي اعلنوا انهم ارادوه حتى يتحصن القانون».

وبين «الان بعد الكلام الذي تواتر بعد اجتماع مجلس الوزراء والتوجه للتفرد بالسلطة والانقلاب على الدستور» وتطرق الى مراسيم الضرورة بقوله «نريد منهم ان يقولوا لنا ماهي حالة الاستعجال في قانون الكويتية الذي اقر منذ 2010 والذي يفترض ان تكون شركة مساهمة، لكن بعد تحميل الخطوط لخسائر يريدون ان يحولوها الى شركة تملكها الدولة حتى يشترون 60 طائرة» لافتا الى ان «تعديل هذا القانون لا يتفق مع نص المادة 71 من الدستور الذي ينص على ان تكون هناك حالة غير عادية لا تحتمل التأجيل».

وذكر ان «اقرار الميزانية بمرسوم ضرورة يخالف الدستور وقانون الميزانية، فالسلطة هي من شل الميزانية بتعطيل مجلس الامة واجراء الانتخابات»، مضيفا ان «قضية الرياضة كانت تدور في المجلس منذ سنوات طويلة واقر القانون في 2007 والان يتحدثون عن عبث وقانون مسخ، وايضا يتحدثون عن الوحدة الوطنية، متسائلا من الذي يترك الناس والمؤسسات التي تضر في الوحدة